معالم الدعوة إلى العامية وتيسير النحو العربي: عرض وتحليل

عاصم شحادة علي *

تمهيد

اللغة العربية من اللغات السامية التي ينحدر أصحابها من أصلٍ واحد، وموطن واحد، وقد أطلق العالم الألماني شلوتزر (Schlozer) وصف اللغات السامية[1] على لغات هذه الشعوب السامية، وذلك لوضوح التشابه مثلاً بين العبرية والآرامية، والعبرية والعربية. وقد اكتشف العلماء الخط المسماري، وحلُّوا الآثار الآشورية المدونة به، فظهرت في ضوء هذه الآثار صلات القرابة الوطيدة بين هذه اللغات وبقية اللغات السامية، كما استبانت صفاتها المشتركة.[2] أما الاختلاف بين اللغات السامية فيتمثل في

---

* قسم اللغة العربية وآدابها، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية – الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

[1] وافي، علي عبد الواحد، **فقه اللغة** (القاهرة: دار النهضة مصر للطبع والنشر، ط1، 1945)، ص6.

[2] ذوق، محمد رشيد ناصر، **لغة آدم** (بيروت: عروس برس، ط1، د. ت)، ص65؛ الصالح، صبحي، **دراسات في فقه اللغة** (بيروت: دار العلم للملايين، ط1، 1960)، ص49؛ آل ياسين، محمد حسين، **أبحاث في تاريخ العربية ومصادرها** (بيروت: عالم الكتب، ط1، د. ت)، ص3، و47.

القواعد والأصوات والمفردات. فثمة ظواهر عامة تشترك فيها اللغات السامية،[1] ولكلّ لغة من تلك اللغات خصائص تميزها عن أخواتها من اللغات السامية الأخرى.

وتمثل العربية الفصحى نموذجًا للغات السامية لا تزال تحمل خصائصها على المستويات المختلفة، ومنها المستوى النحوي للغة العربية. وفي هذا البحث نتناول في صعيد واحد بالعرض والتحليل والنقد دعوتين ظهرتا في العصر الحديث وبسبب تأثيرات ثقافية واجتماعية مختلفة، هما الدعوة إلى العامية والدعوة إلى تيسير النحو العربي، نظرًا لما بينهما من أسباب الترابط والتداخل، سواء كان ذلك من الوجهة التاريخية أو من الوجهة العلمية، أو من ناحية الأهداف التي سعى أصحابها إلى تحقيقها.

خصائص اللغة العربية وميزاتها

للغة العربية خصائص تتميز بها عن غيرها، ويمكن حصر تلك الخصائص في المستويات الآتية: المستوى الصوتي، والمستوى الصرفي، والمستوى النحوي، والمستوى الدلالي، والمستوى البلاغي.[2] وقد كانت الدراسة الصوتية قديمًا تتناول الصوت الإنساني، وتعنى بدراسة مخارج الحروف، وصفاتها، والتئام بعضها مع بعض، والمقاطع الصوتية، وكان الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ) أول من شرع منهاجاً للناس في هذا العلم المتعلق بالمعارف اللغوية العامة والوحدة القرابة الخاصة.

---

1 ولفنسون، إسرائيل، **تاريخ اللغات السامية** (بيروت: دار الفكر، ط1، 1980)، ص1، 3؛ زيدان، جرجي، **الفلسفة اللغوية** (بيروت: دار الجيل، ط1، 1982)، ص18.

2 هناك العديد من الدراسات القديمة والحديثة التي تناولت الأصوات بوصفها علمًا. انظر على سبيل المثال من القدامى: الفراهيدي، الخليل بن أحمد، **العين**، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي (قم: منشورات دار الهجرة، 1952)، ج1، ص47؛ سيبويه، **الكتاب** (القاهرة: دار الفكر، د. ت)، ج3، ص548؛ وابن جني، **سر صناعة الإعراب** (القاهرة: د. ت)، ج1، ص8؛ الخوارزمي، **مفاتيح العلوم** (مصر: إدارة الطباعة المنيرية، 1324هـ)، ص94. أما المراجع الحديثة فكثيرة من أهمها: حسان، تمام، **اللغة العربية: معناها ومبناها** (الدار البيضاء: دار الثقافة للنشر، د. ت)، ص45-79؛ وافي، علي عبد الواحد، **فقه اللغة**، ص165-168.

أما المستوى الصرفي[1] فهو يخصّ العلم الذي تُعرف به أحوالُ أبنية الكلم التي ليست بإعراب ولا بناء، ويعني ذلك الكلمة المفردة، فيدخل فيه أقسام الكلمة (اسم وفعل وحرف) من جهة، ومذكر مؤنث من جهة أخرى، ومفرد ومثنى وجمع من جهة ثانية؛ ويدخل فيه كذلك الأوزان والصيغ الصرفية والمجرد والمزيد والاشتقاق، والظواهر الصرفية كالإعلال والإبدال والقلب، إلخ.

أما في المستوى النحوي، فقد تناول القدماء الإعراب والعوامل النحوية، وأَثْرَوا هذا المجال وتناولوا الكلام وإعرابه، واختلفوا في مجيء حركات الإعراب،[2] وأما المعاصرون الذين تناولوا المستوى النحوي فقد كان تناولهم يتعلق بدراسة نظام ترتيب الكلمات وتأليفها في جمل، ثم نظرية التحليل التحويلي التوليدي، والمعنى النحوي والقرائن وأنواعها. ولا يسمح المجال لنا بتناول هذه الأمور لتشعبها.[3]

أما المستوى الدلالي فيُقصد به معرفة دلالة الألفاظ، ويرتبط به جمع اللغة، والاختصاص بموضوعات معينة، وتأليف المعاجم، ثم تطورها حتى جمعت الألفاظ

---

1 المستوى الصرفي وما يرتبط به من مسائل تناوله القدماء والمحدثون كثيرًا في كتبهم، انظر مثلاً ابن جني، **الخصائص**، تحقيق محمد النجار(القاهرة: مطبعة الحلبي، 1954)؛ ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين** (بيروت: دار الفكر، د.ت)؛ صبحي، الصالح، **دراسات في فقه اللغة**، باب النحت، باب صيغ العربية وأوزانها؛ يعقوب، أميل بديع، **فقه اللغة العربية وخصائصها**، فصل الاشتقاق؛ وافي، علي عبد الواحد، **فقه اللغة**؛ حسان، تمام، **مقالات في اللغة والأدب**، **واللغة العربية: معناها ومبناها**، باب أقسام الكلام؛ قدور، أحمد، **مدخل إلى فقه اللغة العربية** (بيروت: دار الفكر المعاصر، 1959)، باب الاشتقاق وأنواعه؛ المبارك، محمد، **فقه اللغة وخصائص العربية** (دار الفكر، د. ت).

2 مصطفى، عراقي حسن، "النظر النحوي في النص الأدبي؛ مفهومه، وغاياته"، مجلة **كلية الأداب**، جامعة القاهرة، المجلد 56، العدد 3، يوليو 1996، ص209 و243.

3 نظراً لتشعب الدرس النحوي لدى المعاصرين، نحيل القارئ إلى مراجع حديثة تناولت هذه الموضوع من زوايا مختلفة وبأدوات متباينة كما يأتي: قدور، أحمد محمد، **مبادئ اللسانيات** (دمشق: دار الفكر، ط1، 1996)، ص215-277؛ حسام الدين، كريم زكي، **أصول تراثية في علم اللغة** (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ط2، 1985)، ص232-264، فصل المستوى التركيبي؛ حسان، تمام، **اللغة العربية: معناها ومبناها**، ص180-191.

بحسب الدلالة، ودلالة الألفاظ، وأنواع الألفاظ من حيث المشترك والمترادف والفروق، والعلاقة بين اللفظ والمعنى، والمستوى البلاغي. فالأصل أن تستند دلالة الكلام إلى دلالة الألفاظ، إلا أن الكلمة في التركيب قد تبتعد أو تقترب من دلالتها الأصلية، وذلك حسب ترتيب الكلام ودلالالته في النّفس، وبحسب الحقيقة والمجاز، والزينة اللفظية والمقام؛ أي معرفة علم المعاني، وعلم البيان، وعلم البديع. لذلك لا يكفي في فهم نص عربي ما، على الوجه الدقيق والصحيح، معرفةُ أصوات اللغة، ودلالات الألفاظ المفردة، وطرق تركيبها نحويّاً، بل لا بدّ من معرفة أساليب العرب في كلامها للتمييز بين الكلام من حيث المعنى؛ أي أن لا يخرج الكلام عن التراكيب العربية السليمة في نحوها وصرفها وبلاغتها.[1]

وأما المستوى الكتابي[2] فيرتبط برسم الكلام، حيث إن الكتابة عبر التاريخ الإنساني متطورة، فالكتابة العربية قد تطورت خطاً وإملاءً خلال العصور الإسلامية، وأصبح الخط العربي أنواعاً، وأضيف للكتابة التنقيط والضبط بالحركات، وعلامات الترقيم، وانتظمت الكتابة العربية في مباحث ثلاثة: الخط، والإملاء والرسم، وعلامات الترقيم. بعد هذا العرض لخصائص اللغة العربية وميزاتها التي جعلتها تصمد أمام الهجمات المختلفة، من المنطقي أن نتناول قضية العامية والدعوة إليها والفصحى.

العامية والفصحى

هناك جدل ثار منذ بداية القرن العشرين حول العامية والفصحى، وقد احتدم

---

[1] انظر ذلك في الجرجاني، عبد القاهر، **أسرار البلاغة**؛ الزمخشري، **أساس البلاغة**؛ الجرجاني، عبد القاهر، **دلائل الإعجاز**؛ والسكاكي، **مفتاح العلوم**؛ القزويني، **الإيضاح**؛ وقد تناول مهد حمدي بركات في كتابه البلاغة العربية ومصادرها، **بحوث ومقالات في البيان والنقد الأدبي** (عمان: دار البشير، 1989).

[2] تناول علي عبد الواحد وافي، في كتابه **فقه اللغة**، ص251، ناصر الدين، الأسد، **مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية** (د.ن: دار المعارف، ط5، 1978)، ص26. قد تناول العلماء قضايا النقط والإعجام، وطريقة الكتابة منذ أبي الأسود الدؤلي ونصر بن عاصم، حتى اخترع الخليل بن أحمد (ت 170هـ) الشكل الذي نستعمله الآن، كذلك تناولوا الخط وأنواعه منذ العصر العباسي، وفي الأندلس.

الجدل بين أنصار تعليم الفصحى، وأنصار تعليم العامية إلى حدّ الخصومة والقطيعة وتشكيك كل فريق واتهامه في مدى إخلاصه وصدقه في خدمة اللغة العربية، فيتهم فأنصار الفصحى عموماً اتهموا بالتزمت وضيق الأفق، وبإقحام الفصحى في غير مواضعها الطبيعية، بينما اتُّهِم أنصارُ العامية بالانسياق وراء الأجنبي في مساعيه لتفتيت العروبة ووحدتها، تحت ستار العلمية والتحديث.[1]

ويرى الباحث ضرورة تناول مصطلحات "الفصحى" و"العامية" و"المولَّد" قبل البدء بعرض آراء كل من دعاة العامية والفصحى، حتى يستبين الأمر، ولذا سنورد ما ذكره القدماء والمعاصرون حول الفصحى واللهجة والمولد.

الفُصْحى: العربية الفصحى هي اللغة المشتركة التي تشكلت أصولها، وتوضحت مقاييسها من خلال ما جرى استقراره لدى قبيلة قريش،[2] إلا أنها لا تنسب إلى قبيلة بذاتها، بل تنتسب إلى العرب جميعاً ما دامت النصوص الشعرية والنـــثرية لا تكاد تختلف فيما بينها.[3]

اللهجة: كان القدماء يطلقون على مصطلح اللهجة ما يعبر عنه المعاصرون بلفظة "لغة"، فيقولون لغة هذيل أو لغة عقيل أو لغة الأزد، كقولهم في "حذام" إن أهل الحجاز يبنونه على الكسر، وافترقت بنو تميم فرقتين،... إلخ، وكذلك قولهم: عن بني تميم في

---

1 الماشطة، مجيد، "العلاقة بين العربية الفصحى واللهجات العامية في الماضي والحاضر والمستقبل"، في **أشغال الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات** (تونس: الجامعة التونسية، المطبعة العصرية، 1986)، ص213، حيث تناول هذا الموضوع لغرض تسليط الأضواء الكافية عليه كما يقول.

2 انظر هذا التعريف لدى مازن، المبارك، **نحو وعي لغوي** (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط2، 1985)، ص131، 137؛ والداية، فايز، **علم الدلالة العربي** (دمشق: دار الفكر، 1985)، ص117.

3 هذا رأي عبده الراجحي، **اللهجات العربية في القراءات القرآنية** (القاهرة: دار المعارف، 1969)، ص48؛ وما ذكره في هذا الصدد أحمد محمد قدور، "العربية الفصحى ومشكلة اللحن"، **مجلة مجمع اللغة العربية**، دمشق، المجلد 69، 1994، ص39 وما بعدها.

أمس، وقولهم (ذو) الطائية.[1] وكان القدماء يعبرون عن اللهجة "باللحن" أحياناً.[2]

وقد عد بعض القدماء اللهجات القديمة من اللغات المذمومة، وسموا ما كان مخالفًا لما استنبطوه من كلام القبائل التي اعتُمد عليها "لغات"؛ لأنها خالفت ما نقلوه من العربية الفصحى المشتركة. وبعض القدماء لم يخطِّئوا لغات العرب المخالفة لقواعدهم،[3] وبعضهم يطرحون اللهجات المذمومة لمخالفتها مقاييس الفصحى المشتركة، وقد تركز مفهوم اللهجات في العصر الحديث على صحة اللهجة، حيث تدرس اللهجات العامية، ويرد الصحيحُ منها إلى أصوله في اللغة العربية، ويُبيّن ما لا يمكن رده إلى لهجة من اللهجات القديمة.[4]

المولّد: ذكرنا في العربية الفصحى أنها ليست لغة قريش وحدها، ولا لغة أية قبيلة أخرى بعينها، وإنما استوت الفصحى نتيجة اصطفاء حصل عفواً عبر التاريخ، حدث في مواطن قريش بسبب احتكاك العديد من قبائل العرب في المواسم الدينية والأسواق التجارية والأدبية، وأن العرب القدماء جعلوا الفصحى مرادفة للهجة قريش، حيث خلت لغة قريش من مستقبح الألفاظ، وقد ارتفعت قريش في الفصاحة عن عنعنة

---

1 انظر في استخدام القدماء لكلمة (لغة) في العلم اللغوي القديم: الأنصاري، ابن هشام: **قطر الندى وبل الصدى** (القاهرة: المطبعة الأزهرية، ط1، 1317هـ)؛ وما ذكره ابن فارس في **الصاجي**، باب اللغات المذمومة، وذكر منها العنعنة والكشكشة، ص35، ص222؛ السيوطي، جلال الدين، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق محمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة: البابي الحلبي، د . ت) ج1، ص221. ومن المراجع التي تناولت موضوع اللهجات القديمة ومفهومها: السامرائي، إبراهيم، **في اللهجات العربية القديمة** (بيروت: دار الحداثة، ط1، 1994) ص6.

2 أنيس، إبراهيم، **في اللهجات العربية** (القاهرة: الانجلو المصرية، ط8، 1990)، ص17.

3 ابن جني، **الخصائص**، ج2، ص12.

4 لا تزال اللهجات المعاصرة تحتفظ بظواهر صرفية وصوتية منسوبة في اللهجات القديمة التي أقيمت الفصحى على ائتلافها وتأليفها. الموسى، نهاد، **قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربي الحديث** (عمان: دار الفكر، د.ت)، ص89.

تميم وكشكشة ربيعة وهوازن، وتضجع قيس، وعجرفية ضبة، وتلتلة بهراء.[1]

وخلاصة الأمر أن اللغويين القدماء لم يرفضوا كلام القبائل التي لم يعتمد في نقل العربية عليها رفضاً قاطعاً؛ لأنهم لم يخطئوا لغات العرب المخالفة لقواعدهم ومقاييسهم، وسموا ما خالفهم لغات، أي لهجات.[2] وقد كان تحديد درجات الفصيح أو المقبول من المسموع عن العرب من معايير أصحاب المصنفات التي عنيت برصد ظاهرة اللحن.[3] وبالنظر إلى معيار الزمن فقد جعل علماء العربية القدماء قواعد الاحتجاج فاصلاً بين مرحلتين: مرحلة كلام الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين المتقدمين، والمرحلة الثانية: كل ما تلا هؤلاء المولدين الذين لا يحتج بكلامهم، حتى صار مصطلح "المولّد" سمة للكلام الذي استعمله الناس قديماً بعد عصر الرواية والاحتجاج.[4]

الفصحى والدعوة إلى العامية في العصر الحديث

هناك مشكلات واجهت اللغة العربية الفصحى في العصر الحديث، حيث كان لقوى الاستعمار في العالم العربي أثر في تأجيج الصراع بين العامية أو اللهجات المحلية لكل بلد، والعربية الفصحى التي تناولناها آنفاً، وبدأت ظاهرة الثنائية اللغوية تأخذ مجرى طبيعياً في العرب اللغوية، وظل استخدام الفصحى بوصفها لغة التواصل بين أبناء البلدان العربية من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي، حيث يفهمها الجميع فضلاً عن لهجاتهم المحلية. وقد استغل الاستعمار هذه الثنائية، ووجد في اختلاف اللهجات

---

1 انظر حول ما ذكرناه عن الفصحى وقريش، ابن فارس، **الصاجي**، ص22-53؛ السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو** (القاهرة: د. ط، 1317هـ) ص198؛ **والمزهر**، ج1، ص221؛ ابن جني، **الخصائص**، ج2، ص11.

2 ابن جني، **الخصائص**، ج2، ص12.

3 مطر، عبد العزيز، **لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة** (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1966)، ص142.

4 فك، يوهان، **العربية**، ترجمة رمضان عبد التواب (القاهرة: مكتبة الخانجي، د.ت) ص17؛ شاهين، عبد الصبور **في علم اللغة** (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط4، د . ت)، ص231-240.

وسيلة ناجعة لزعزعة أسس اللغة المشتركة التي تربط بين مشرق العالم العربي ومغربه، تقاربًا فكريًّا وتواصلاً ثقافيًّا وتفاعلاً بشريا. هذا وقد عُرفت العامية في أيام الخليل والجاحظ، حيث ذكر الجاحظ نماذج للغات واللهجات الخاصة، وفطن إلى مصطلحات العامة وأصحاب الحرف، وأشار إلى لغة الأطفال، ولغات غير العرب من الموالي، واستعمالات الطبقات الدنيا ولهجاتها في أيامه، ولغة المتسولين، إلخ.

بدايات الدعوة إلى العامية[1]

ظهرت الدعـــوة إلى العـــامية سنة 1880 على يد الألمـــاني ولهلم سبيتا (Withelm Spitta) في كتاب له بعنوان "قواعد العامية في مصر". في سنة 1881، اقترحت مجلة "المقتطف" كتابة العلوم باللغة التي يتكلمها الناس في حياتهم العامة، وفي سنة 1893 ألقى وليم ولكوكس (William Willcoks) محاضرة في نادي الأزبكية في القاهرة بعنوان "لِمَ لم توجد قوة الاختراع لدى المصريين الآن؟" عزا فيها سبب عدم وجود هذه القوة إلى استخدام المصريين اللغة العربية الفصحى في الكتابة والقراءة، وعدم استخدام العامية.

---

[1] انظر عن الدعوة إلى العامية على سبيل المثال لا الحصر، المراجع الآتية: الرافعي، مصطفى صادق، **تحت راية القرآن** (بيروت: دار الكتاب العربي، ط7، د. ت)، ص54؛ الضامن، حاتم صالح، **العامية والفصيحة** (مركز دراسات الوحدة العربية، ندوة اللغة العربية والوعي، ط2، 1986)، ص219-225؛ الجندي، أنور، **الفصحى لغة القرآن** (بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1982)، ص126-136؛ عطار، أحمد عبد الغفور، **قضايا ومشكلات لغوية** (مكة المكرمة: ط2، 1990)، ص54، 60، 63، 109؛ عبود، شلتاخ، **الثقافة الإسلامية** (بيروت: دار الهادي، ط1، 2001)، ص108-123؛ حسين، محمد محمد، **حصوننا مهددة من داخلها** (بيروت: المكتب الإسلامي، ط5، 1978)، ص237-305؛ الغزالي، محمد، **مشكلات في طريق الحياة الإسلامية** (مصر: دار نهضة، ط2، 1996)، ص61-77؛ الطويل، السيد رزق، **اللسان العربي والإسلام**، إدارة الصحافة والنشر برابطة العالم الإسلامي، السنة السادسة، العدد 60، نوفمبر، 1986، ص49-81؛ يعقوب، إميل بديع، **فقه اللغة**، وقاسم، عون الشريف، "اللغة العربية بين الفصيحة والعامية"، **المجلة العربية للدراسات اللغوية**، المجلد الثاني، العدد الأول، أغسطس، 1983، ص67-81؛ الأفغاني، سعيد، **من حاضر اللغة العربية** (بيروت: دار الفكر، ط2، د. ت)، ص156-212؛ المطوع، يوسف، **اللحن في اللغة العربية** (الكويت: جامعة الكويت، د. ت)، ص47-124؛ حمدي، أبو علي بركات، **بحوث ومقالات في البيان والنقد الأدبي** (عمان: دار البشير، د. ت)، ص13- 37.

وفي سنة 1901 وضع سلدن ولمور (J. Seldon Wilmore)، القاضي الإنجليزي في مصر، كتاباً باللغة الإنجليزية عن العامية المصرية بعنوان "العربية المحكية في مصر". وفي سنة 1902 كتب إسكندر معلوف في مجلة **الهلال** يقول ما معناه: إنه اشتغل بالعامية كثيراً، حتى انتهى إلى الإيمان بصحتها، ووجوب تدعيمها.[1] وفي سنة 1913، كتب أحمد لطفي السيد في موضوع تمصير العربية، ودعا إلى إحياء اللغة العامية كلاماً وكتابة. وفي سنة 1952، أصدر الأب مارون غصن كتاباً بعنوان "درس ومطالعة"، دعا فيه إلى الكتابة بالعامية السورية، وتنبأ بموت العربية الفصحى. وفي سنة 1955، أصدر أنيس فريحة كتابه "نحو عربية ميسرة،" اعتبر فيها الفصحى لغة أجيال مضى عصرها. إلا أن هذه الدعوات لم تجد لها أتباعًا كثيرين بسبب تأثير الوعي الديني والقومي لدى المثقفين آنذاك.

وسنعرض فيما يأتي لبعض الدعوات إلى العامية للوقوف على ما يفكر فيه أصحابها، ثم بيان الرد المناسب عليها.

دعوة ولكوكس

وتتلخص أطروحته – كما ذكر أنور الجندي – في القول: "إن من جملة العوامل في فقد قوة الاختراع عند المصريين استبقاءهم اللغة العربية الفصحى، لذلك لا بد من إغفالها واستبدالها باللغة العامية اقتداء بالأمم الأخرى، وبخاصة الأمة الإنجليزية التي استفادت إفادة كبيرة بإغفال اللغة اللاتينية التي كانت لغة الكتابة عندها واستبدالها باللغة الإنجليزية الحاضرة."[2]

دعوة ولهام سبيتا

يقول سبيتا في مقدمة كتابه: "وأخيرًا سأجازف بالتصريح عن الأمل الذي راودني طول مدة جمع هذا الكتاب، وهذا أمل حياة أو موت، فكل من عاش فترة

---

[1] إسكندر، معلوف، "اللغة الفصحى واللغة العامية"، **مجلة الهلال**، المجلد 12، آذار، 1902، إذ توصل إلى هـذه النتيجة من خلال مقاله، ص373-377.

[2] الجندي، **الفصحى لغة القرآن**، ص126.

طويلة في بلاد تتكلم العربية، يعرف إلى حد كبير تأثر كل نواحي النشاط فيها بسبب الاختلاف الواسع بين لغة الحديث، ولغة الكتاب. وطريقة الكتابة العقيمة بحروف الهجاء المعقدة يقع عليها بالطبع أكبر قسط من اللوم في كل هذا، ومع هذا لم يكن الأمر سهلاً لو أتيح للطالب أن يكتب بلغة، إن لم تكن هي لغة الحديث الشائعة، فهي على كل حال ليست العربية الكلاسيكية القديمة، بدلاً من أن يجبر على الكتابة بلغة هي من الغرابة بالنسبة إلى الجيل الحالي من المصريين، مثل غرابة اللاتينية للإيطاليين، بالتزام الكتابة الكلاسيكية القديمة، لا يمكن أن ينمو أدب حقيقي ويطور."[1]

أراد سبيتا بهذا إظهار البعد الشاسع بين لغة التخاطب ولغة الكتابة، مدّعيًا الحرص على تطور الأدب، حيث قام بجمع العاميات ونشرها، وعمد إلى وضع حروف إفرنجية للعامية المصرية لإحيائها، وألف في صرف العامية وقصصها كتبا.

دعوة القاضي ولمور

دعا ولمور إلى استعمال العامية بدلاً من العربية الفصحى، وأعطى كتابه الذي صدر سنة 1902 عنوان "لغة القاهرة". وقد وضع للعامية القاهرية قواعد، واقترح اتخاذها لغة للعلم والأدب، وكتابتها بالحروف اللاتنية.

دعوة أنيس فريحة[2]

لم تخرج دعوة أنيس فريحة عن الدعوات السابقة، حيث تذمر من صعوبة العربية الفصحى وعدم استطاعتها مواكبة العصر، ودعا إلى استبدالها بلهجة عربية محكية موحدة.

وثمة اتجاهات وافقت هذا التيار منها: دعوة يوسف السباعي، ودعوة سلامة موسى

---

[1] يراجع نفوسة زكريا، **تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر** (الإسكاندرية: دار نشر الثقافة، 1963) باب الدعوة إلى العامية.

[2] انظر ما ذكرناه من نصوص لأنيس فريحة: الماشطة، مجيد، **العلاقة بين العربية الفصحى واللهجات العامية**، ص214-216.

الذي قال في مقال له العبارة المشهورة: "إن الأوروبي يقرأ لكي يفهم، أما نحن فنفهم لكي نقرأ".[1] ودعوة عيسى إسكندر معلوف إلى استخدام العامية، ونشر مقالات في ذلك في مجلة مجمع القاهرة."[2]

وقد سبق عيسى والدُه إسكندر معلوف الذي كتب مقالات في مجلة الهلال[3] بعنوان "اللغة الفصحى والعامية" دافع فيها عن اللهجات العامية، وزعم أن اللهجة العامية أسهل على المتكلمين بالعربية من اللغة الفصيحة. وسار على النهج ذاته لويس عوض الذي أصدر عام 1947م كتاباً بعنوان "بلد تولاند وقصائد أخرى من شعر الخاصة،" أعرب فيه عن تعجبه من إصرار المصريين على العربية المقدسة. وقد ذكر عرضًا في هذا الكتاب أن الانقلاب اللغوي لم يقوّض أركان الدين في أوربا، وإنما قوّض أركان الكنيسة. وقد علق أحد المعاصرين على ذلك بالقول: وكأنه يقول للمصريين: "اكتبوا القرآن بالعامية المصرية لتفهموه".[4]

أما الاتجاه الثاني الذي يدعو إلى التوفيق بين الفصحى والعامية، بحجة إنقاذ العربية الفصحى من محنتها، والوصول إلى حل وسط، فيمثله محمد كامل حسن في كتابه "اللغة العربية المعاصرة"،[5] حيث يرى أن العربية في أزمة، وأن هذه الأزمة تتمثل في الطبيعة الإعرابية للغة العربية، ويقترح لذلك تعلّم العامية المنقحة ثم التدرج إلى

---

1 موسى، سلامة، "اللغة الفصحى واللغة العامية ورأي السير ولكوكس"، **مجلة الهلال**، يوليو، 1926، ص1073-1077.

2 انظر مقالاته في **مجلة مجمع اللغة العربية القاهرة**، الجزء الأول، شعبان 1353هـ/1934م، ص35 و369، والجزء الثالث، شعبان 1355هـ/1936م، ص349، وص371، والجزء الرابع، شعبان 1256هـ، أكتوبر، 1937، ص294-315.

3 العدد 15 في مارس 1902 من ذي الحجة 1319هـ، ص373-377.

4 الطويل، السيد رزق، **اللسان العربي والإسلام** (مكة المكرمة: إدارة الصحافة والنشر رابطة العالم الإسلامي، السنة 6، العدد 60، نوفمبر 1987م، ص8.

5 حسن، محمد كامل، **اللغة العربية المعاصرة** (القاهرة: طبعة دار المعارف، 1976)، ص8، 71، 95.

الفصحى المخففة. ويؤيد هذا التوجه حديثاً نهاد الموسى، لكنه يرى أن حل مشكلة الازدواجية تكون بتفصيح العامية.[1]

أما الاتجاه الثالث فيتمثل في رأي والاس إيروين،[2] الذي يدعو إلى تعليم العامية مع عدم المساس بالفصحى، وهذه الدعوة تختلف عن سابقتيْها في أنها تعلم العامية لأغراض محددة، وهي دعوة تنطوي على أفكار قابلة للنظر والقبول والرد.[3]

والخلاصة أنه لولا وجود العامية ما عرفنا مقابلها الفصحى، حيث لا ننكر وجود العامية العربية، لوجود العرب في مناطق متنوعة، وكذلك وجود الأطفال الذين يولدون، وهم لا يفهمون إلا العامية في المناغاة والتهاتف، حيث إن المستوى العقلي للطفل لا يستوعب الفصحى وتراكيبها.

وقيمة دراستنا للعامية والفصحى تكمن في أنها تتناول ما يدور في الأوساط العربية من تفضيل بعضهم العامية على العربية الفصحى، حيث قاسوا العامية العربية بعاميات اللغات الأجنبية. وطالب بعضهم بتغليب العامية على الفصحى وتفضيلها بحجة المعاصرة.[1] وقد استشهد هؤلاء لآرائهم بنتائج الدراسات الصوتية والاجتماعية والنفسية للغات غير العربية، وهؤلاء المعاصرون بحثوا في العامية رغبة في تعميمها، واستكشاف مزاياها، أما القدماء فقد بحثوا في العامية رغبة في تصحيحها وتهذيبها وتقويم ألسنة العامة فقط. والقول بتصحيح العامية حتى تصير لنا لهجة واحدة، قول لا يمكن تحقيقه بسبب كون العامية هي لغة الكلام، أما العربية الفصحى فإنها ترتبط

---

[1] انظر أطروحاته في: الموسى، نهاد، **قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربي الحديث** (عمان: دار الفكر، 1966)، ص192.

[2] والاس ايروين، "أي نوع من العربية"، **السجل العلمي للندوة العالمية لتعلم العربية لغير الناطقين بها**، الجزء الأول، الرياض، 1398هـ، ص17-29.

[3] انظر ما ذكره يعقوب، أميل، **فقه اللغة العربية**، ص148، حيث صنف مواقف الباحثين من العامية والفصحى إلى ثلاثة اتجاهات.

بالقرآن الكريم، حيث إن الذين يأتون من القرى والبوادي في أيامنا هذه إلى المدينة فإنهم يتنكرون لعاميتهم ويأخذون بالفصحى، مما يدل على انحسار العامية. ولذلك نجد أن البحوث الجامعية التي قامت حول دراسة لهجةٍ ما لم تخرج من بطون مؤلفاتها، ويلاحظ أن الذين يدرسون العامية العربية، حتى تشيع دراساتهم، وتصل إلى غيرهم، لا بدّ أن يكتبوا دراساتهم بالعربية الفصحى، وهذا دليل على قصور العامية.

وباختصار ليست ظاهرة الثنائية اللغوية بين الفصحى والعامية ظاهرة طارئة وحادثة، بل هي ظاهرة طبيعية في حياة العرب اللغوية، منذ كانت العربية. ومن ثم فإن إثارتها والسعي إلى جعلها قضية تحتاج إلى العلاج والحل، ظاهرة مرتبطة نشأةً وتطورًا بالوجود الاستعماري في المنطقة وما نجم عنه من آثار فكرية وثقافية.[2]

أثر العامية في تعلم اللغة العربية وتعليمها[3]

للعامية آثار مهمة ذات علاقة وثيقة بتعليم العربية، ويمكن تلخيصها في الأمور الآتية:

1- إن اللغة التي يستخدمها الإنسان يوميّاً، هي اللغة الثقافية التي ترقى بعقله فكرياً وثقافياً، وتلبي حاجاته ومطالبه، فهي إذن لغة الحديث والاستماع، أما لغة الكتابة والقراءة فهي التي تعين الفرد على اكتساب المعرفة، والإحاطة بتراثه، والارتباط بأمته.

---

[1] من أفضل ما كتب في هذا الموضوع كما ذكر معظم المؤلفين المعاصرين، كتاب: سعيد، نفوسة زكريا، **تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر** (الإسكندرية: دار نشر الثقافة، 1964) حيث وجدت أن كل الكتاب تقريباً قد اعتمدوا على هذا الكتاب النفيس.

[2] عبد الرحمن، عائشة، **لغتنا والحياة**، ص97؛ وقد أورد أنور الجندي، في كتابه **الفصحى لغة القرآن**، مجموعة من آراء كتاب الغرب عن اللغة العربية الفصحى.

[3] انظر: يونس، فتحي علي وآخرين، **أساسيات تعليم اللغة العربية والتربية الدينية** (القاهرة: دار الثقافة للطباعة، 1981م)، ص23 و38، الجندي، **الفصحى لغة القرآن**، ص309، وحسين، محمد محمد، **الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر** (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط4، 1980م)، ص359.

2- من وظائف اللغة العربية الفصحى أنها تساعد الطلبة على التعبير الشفهي بدقة ووضوح، أما العامية فإنه لا يمكن أن يعبر بها عن الشعور والأفكار بدقة لضحالتها ومحدوديتها.

3- إن تعليم العامية ونشرها بين الناس يؤدي إلى ضياع أصلنا الديني الذي نعتز به (القرآن الكريم والسنة الشريفة(، مما يعني ضياع الماضي والحاضر والمستقبل، وضياع لغة التراث، الأمرلا الذي يؤول إلى فقدان الوحدة الفكرية بين أبناء الوطن العربي، حيث ستصبح لكل دولة لهجتها ولكل بلد لهجته، فلا سبيل للتفاهم أو الوحدة، ومن ثم تكون العامية مرحلة من مراحل الأمية والشعوبية والنزعات القطرية الضيقة.

4- لا يمكن أن تكون العامية لغة التعليم، وذلك لتباين العاميات واختلافها من دولة عربية إلى أخرى، مهما ادعى دعاة العامية أنه من الممكن ضبط استخدام العامية في الكتابة؛ لأنه ادعاء غير سديد، ذلك أن التحريف في العامية، وعدم مراعاة القواعد العامة، ليس واحداً عند الناس.

5- اللغة العامية لا يمكن أن تحل محل اللغة العربية الفصحى، التي تتميز بأرقى صفات اللغات العالمية، من حيث المستويات المختلفة الصوتية والصرفية والدلالية والنحوية والبلاغية والكتابية.

في ضوء ما ذكرناه آنفًا حول الدعوة إلى العامية وأهدافها، نتبين أن هناك رابطًا بينها وبين دعوات تيسير النحو العربي التي تدعو إلى إلغاء بعض أنظمة اللغة العربية، أو تطوير النحو من خلال مقترح وتطبيقه فوريًّا، دون النظر إلى مبدأ التدرج في الطرح.

دعوات تيسير النحو وإصلاحه

لا يُنكَر أن ثمة صعوبات تواجه الدارسين للعربية، سواء كانوا من الناطقين بها أم من غير الناطقين بها، حيث يجمع هؤلاء على أن في النحو العربي صعوبات تعوق

المعلمين والمتعلمين عن تحقيق بعض ما يهدفون إليه من دراسة النحو. وهذه الصعوبات تمثل أحد الأسباب التي أدت إلى نفور بعض الدارسين من النحو، وأحد الأسباب التي كانت مقدمة الضعف الشديد في السيطرة على قواعد النحو، حيث أصاب ذلك مستخدمي الفصحى والمتخصصين فيها أيضا.

مفهوم النحو

يعدّ "الكتاب" لسيبويه أول كتاب نحوي وصل إلينا، وقد اشتمل هذا الكتاب على مباحث متنوعة تركزت حول النحو (علم التراكيب النحوية) والصرف (علم الأبنية) والصوتيات (أصوات العربية). ويعني ذلك أن مفهوم النحو لم يكن يعني دراسة الأشكال أو العلاقات الإعرابية التي تعتري أواخر الكلمات، حيث كان القدماء يربطون النحو بالكلام، وبالنظر إلى شكل الحرف الأخير.[1] ويعني ذلك أيضًا أن القدماء سيطر عليهم الطابع التعليمي في التأليف النحوي، ولا نجد هذا المفهوم الواسع للنحو عند سيبويه فحسب، بل نجده عند كثيرين من النحاة مثل المبرد (ت: 285هـ) في "المقتضب،" والزمخشري (ت: 538هـ) في "المفصل." وقد امتد تأثير سيبويه في النحو إلى ابن مالك (ت: 672هـ) في ألفيته، مع ملاحظة أن النحاة كانوا يجدون صعوبة في الفصل بين الصرف والنحو، حيث جاءت متون القواعد مشتملة على مزيج من قواعد النحو والصرف.[2] ويلاحظ في هذه الدراسة أنها تكاد تكون محددة في مباحث صرفية ولغوية، أي مجال التراكيب والأبنية والأصوات، ولم تتناول مفهوم النحو المتعلق بالإعراب إلا نادراً، وهذه الظاهرة تبين بجلاء الاتجاه العام الذي ساد كتب النحو قديماً، حيث تقدم مباحث التراكيب والأبنية، وتُعْطى قدراً أكبر من العناية، وتعالج الأصوات تحت مبحث الإدغام، ولا يُفصَّل فيها إلا ما ذكر عند سيبويه.

---

1 حسن، مصطفى عراقي، "النظر النحوي في النص الأدبي"، **مجلة كلية الآداب**، جامعة القاهرة، المجلد 56، يوليو 1996، ص209- 243.

2 حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص178.

فالاهتمام بأحكام الإعراب والبناء كانت له آثار تولدت عنها مشكلات النحو وصعوباته، وأهملت مباحث أخرى مهمة كالمباحث الصوتية والنصوص اللغوية والشواهد لدعم القاعدة النحوية. وأصبحت دراسة النحو غاية تطلب لذاتها، ويُكتفى بها عن التطبيق، وقد أشار إلى هذه الظاهرة ابن خلدون.[1] وتأثر بعض مؤلفي النحو بظاهرتي الإعراب والبناء وأحكامهما، وجعلوهما أساساً لمؤلفاتهم، حيث شاع منهج تقسيم المباحث بين المبنيات والمعربات وتفصيلاتها، وقد شاع ذلك بين النحاة منذ القرن السابع الهجري، ابتداء بابن مالك (ت: 672هـ)، وتواصلاً مع ابن هشام (ت: 761هـ)، وانتهاءً بابن عقيل (ت: 796هـ)، الذين لا تزال كتبهم - كما هو معلوم - شائعة وواسعة الاستخدام.

تطور الدراسة النحوية عند العرب

نشأ النحو - كما ذكرت مراجع عديدة -[2] بسبب الخوف من أن يلحق بالقرآن الكريم والحديث الشريف أي تحريف. وكانت أولى المحاولات لحفظ اللغة ما قام به أبو الأسود الدؤلي (ت: 69هـ) من نقط للمصحف لتحديد الحركات الإعرابية، ومحاولة التعرف على الظواهر النحوية أو ضبط بعض معالمها. وكان ذلك بسبب اللحن، حيث أثارت محاولة أبي الأسود انتباه العلماء، فتأثر به بعض التلاميذ منهم: يحيى بن يعمر، وميمون الأقرن، وعنبسة الفيل.[3] وجاء نصر بن عاصم (ت: 119هـ) فوضع النقط أفراداً وأزواجاً، وخالف بين أماكنها. وجاءت مرحلة أخرى

---

1 ابن خلدون: **المقدمة** (بيروت: دار الكتب العلمية، ط4، 1978)، ص560، الفصل الحادي والأربعون في أن ملكة هذا اللسان غير صناعة العربية.

2 شكك بعض المستشرقين وبعض الدارسين العرب في صحة نسبة وضع بداية النحو لأبي الأسود، وإن لم ينكروا نسبة تنقيط المصحف إليه. **ودائرة المعارف الإسلامية**، ج1، ص1؛ ضيف، شوقي، **المدارس النحوية** (القاهرة: دار المعارف، د. ت).

3 السيوطي، **المزهر في علوم اللغة**، ج2، ص398.

بعد أبي الأسود، فجُمع النحو في كتاب، وقيل إن عيسى بن عمر (ت: 149هـ) ينسب إليه كتابان في النحو أحدهما "الجامع" والآخر "الإكمال" (المكمل).[1] ثم ظهر بعد ذلك الاهتمام بالنحو ومحاولة تصحيح ما يقع من مخالفات أو خروج عن القاعدة، وهي الرواية المشهورة عن موقف عبد الله بن إسحاق الحضرمي مع الفرزدق.[2]

وتتمثل المرحلة الثانية في ظهور دراسات مفصلة تتناول بالشرح والتعليل الظواهر النحوية، حيث تطورت هذه المرحلة، وبلغت أعلى مستوياتها على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: 175هـ). ويمكن أن يطلق على هذا الطور الطور التأسيسي؛ لأنه استكشف الظواهر النحوية، واستخلصها من النصوص، ثم جمعها وصنفها عن طريق البحث في أسرارها وعللها واستنباط القواعد العامة التي تحكمها.

وتبدأ المرحلة الثالثة بظهور"الكتاب" لسيبويه (ت: 180هـ) الذي اعتبره عبد السلام هارون ثمرة تلاقح جهود النحاة الذين سبقوه،[3] إذ لا يعقل أن يكون سيبويه قد ابتدع هذا العلم المتكامل دون أن يستفيد من الجهود السابقة التي رسمت كثيراً من أصول النحو ومسائله ومقاييسه وعلله. وقد بلغ أثر كتاب سيبويه في العلماء، أنهم لم يجرؤوا على مخالفة ما جاء به، مما كانت له نتائج سلبي في مسيرة النحو وتطوره، حتى قال المازني: "من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي."[4] ثم جاء العلماء بعد "الكتاب" ووجهوا جهودهم لخدمته والدفاع عنه، وشرحوه وبينوا

---

1 علي، عاصم شحادة، **ظاهرة الإعراب عند القدماء والمحدثين وأثرها في فهم الكلام**، بحث الدبلوم العالي، غير منشور، معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، 1988، ص10؛ المبارك، مازن، **العلة النحوية: نشأتها وتطورها** (القاهرة: دار الفكر، ط3، د. ت)، ص310-351.

2 السابق، ص11.

3 سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص24-25، التقديم.

4 المرجع نفسه، ص21، من التقديم.

مشكلاته ونكته وأبنيته وشواهده، حتى بلغ عددهم نحواً من خمسين معظمهم من المشاهير.[1] وبرز بعض الذين خالفوا سيبويه كالمبرد (ت: 285هـ) في "المقتضب"، والزمخشري (ت: 548هـ) في "المفصل."

وبدأ الاتجاه أو المرحلة الثالثة في الدرس النحوي، حيث ظهرت في القرن السابع الهجري موجة من المتون والمنظومات النحوية، تهدف إلى تركيز النحو وجمع مادته الأساسية في مؤلفات صغيرة، ومن أشهر هذه المتون: ألفية ابن معطي (ت: 628هـ) وكافية ابن الحاجب (ت: 646هـ)، وشافية ابن مالك (ت: 672هـ) وألفيته وفوائده، و"الآجرومية" لابن آجروم (ت: 723هـ)، و"شذور الذهب" لابن هشام (ت: 761هـ). وقد كان غرض ابن هشام في هذا الكتاب - كما ذكر عباس حسن – علاج ظاهرة الإسراف في الطول والتنوع التي اتسمت بها المؤلفات النحوية في القرون السابقة.[2] وقد دامت هذه المرحلة نحو قرنين من الزمان حتى مرحلة التطور الذي انتهى إليه الدرس النحوي قبل حركة الإحياء في العصر الحديث.

عيوب النحو وصعوباته

قبل تناول محاولات إصلاح النحو العربي التي تمت سابقاً وحاضراً، لا بد من ذكر أبعاد المشكلة وأسباب نشأتها، وما تولد عنها من ظواهر كانت هي السبب الرئيس لمحاولات إصلاح النحو، الأمر الذي يمكن أن يساعدنا على إدراك مدى إسهام كل محاولة في تشخيص عيوب النحو وصعوباته. ذلك أن مجال إصلاح الكتب والقواعد النحوية يتطلب إدراك عيوب النحو العربي. ويمكن تلخيص عيوب كتب النحو في النقاط الآتية:

---

1 سمساعة، أحمد الحسن، **تاريخ النحو العربي** (كوالالمبور: الجامعة الإسلامية العالمية، 1994)، ص25، باب شراح سيبويه.

2 حسن، عباس، **اللغة والنحو بين القديم والحديث** (القاهرة: دار المعارف، 1966)، ص224؛ ضيف، شوقي، **تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً** (القاهرة: دار المعارف، ط2، 1986)، ص13.

الاضطراب، والتطويل، وجفاف الأسلوب وتعقيده.[1] أما مناهج النحاة في دراسة النحو فقد كان النحاة من الطبقات الأولى يجمعون بين دراسة اللغة ودراسة النحو، كما فعل أبو عمرو بن العلاء والخليل بن أحمد. وقد اشتملت طريقتهم على العناصر الأساسية للمنهج الوصفي، من حيث جمع المادة وتصنيفها، ووضع أسمائها وتحديد مفهوماتها، ثم وضع القواعد التي تضبط جهات اشتراكها وتماثلها. وتم ذلك كله على نحو يثير الإعجاب، "وقد بذل فيه من الجهد ما سوف يظل أثره ملحوظاً أبد الدهر."[2]

ومع ذلك، فقد شابت هذه الجهود العظيمة طائفة من العيوب بسبب نظرة اللغويين إلى أن العربية سليقة في ألسن العرب جميعاً دون تمييز، واقتصارهم على أخذ اللغة عن قبائل معينة، والإعراض عن غيرها، وتوسيع الحدود الزمنية للاحتجاج، واعتماد الشعر مصدرًا أساسياً لاستنباط قواعد اللغة وأحكامها. وكل ما ذكرناه من الشوائب التي تتعارض مع طبيعة المنهج الوصفي في علم اللغة الحديث، وكان مصدراً للصعوبات التي يواجهها النحو العربي مثل: تعدد الآراء وكثرة الخلافات حول المسألة الواحدة، وجواز أكثر من وجه في الموضع الواحد.[3] وكان لشيوع دراسة المنطق اليوناني نهاية القرن الثاني الهجري، بعد توسع حركة الترجمة، أثر واضح في مناهج النحاة ودراساتهم، حيث ظهر القياس، وجعلوه مصدراً رئيساً للقواعد النحوية، وأغرقوا في التحليل، وأُلِّفت الكتب في علل النحو، ومال النحويون بعللهم إلى ناحية المنطق الأرسطي الذي أخذ به علماء الكلام قبلهم، كما يؤكد ذلك ابن جني.[4]

---

[1] المرجع نفسه، ص225. كذلك حجازي، محمود فهمي، **علم اللغة العربية** (مصر: دار الثقافة، د.ت)، ص59-65.

[2] حسان، تمام، **اللغة بين المعيارية والوصفية** (القاهرة: 1968)، ص164.

[3] أيوب، عبد الرحمن، **دراسات نقدية في النحو العربي** (الكويت: مؤسسة الصباح، 1980) التقديم.

[4] ابن جني، **الخصائص**، ج1، ص48، كذلك انظر ما ذكره: الخثران، عبد الله بن حمد، **ظاهرة التأويل في الدرس النحوي** (الرياض: النادي الأدبي، 1408هـ)، باب التأثر والتأثير في النحو العربي.

أما صعوبة القواعد النحوية فيمكن أن تعدّ صعوبات ترتبط بالنحو ذاته، حيث إن الدراسات الحديثة تقر بوجود نظام خاص لكل لغة، على الرغم من وجود عناصر مشتركة. وقد حاول بعض من تعرّض لمشكلات اللغة العربية، لا سيما في مجال النحو، الرجوع إلى طبيعة العربية ونظمها المختلفة، حيث ذكر بعضهم ظاهرة الإعراب،[1] واقترح التخلص منها بتسكين أواخر الكلم للقضاء على تلك الصعوبات، وأرجع بعضهم صعوبة العربية إلى الظواهر النحوية والصرفية: كالعدد وأحكامه والممنوع من الصرف، والاستثناء، وجموع التكسير، وأبواب الثلاثي ومصادره، وطالب آخرون بإلغائه أو بتعديله. وهناك صعوبات أخرى نسبها بعض الباحثين إلى صور الحروف والإملاء والطبع.[2]

ولننظر الآن في آراء المهتمين بدراسة النحو وموقفهم من تلك المشكلات والصعوبات، وما قدموه من اقتراحات وتوصيات لمعالجة تلك المشكلات والصعوبات.

محاولات إصلاح النحو قديما

ذكرنا سابقاً طائفة من الصعوبات التي واجهت النحو، والتي تمثلت في أساليب كتب النحو، ومنهج النحاة، وقواعد اللغة العربية ونظمها. وقد كان موقف النحاة من هذه الجوانب موقف الإكبار والتقديس للغة العربية، لكونها لغة القرآن الكريم والحديث الشريف، اللذين كانت فصاحتهما موضع إجماع من الجميع، وهي أيضاً لغة الشعر والنثر في الجاهلية وحتى الإسلام.

---

[1] كانت حركات الإعراب عند سيبويه تُطلق للدلالة على وجود الإعراب كما في قوله "قال الخليل: إن الفتحة والكسرة والضمة زاوئدهن يلحقن الحروف ليوصل التكلم بها، والبناء هو الساكن زيادة فيه" الكتاب، ج2، ص 317، وأورد السيوطي قول قطرب: إن الحركات جيء بها للسرعة في الكلام والتخلص من التقاء الساكنين. وهذه الآراء لدي بعض القدماء كان لها أثر في نفي ظاهرة الإعراب لدي بعض المعاصرين. **الأشباه والنظائر في النحو**، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد (القاهرة: مكتبة الكليات الزراعية، 1975)، ص79.

[2] الجندي، **الفصحى لغة القرآن**.

إن هذه النظرة إلى العربية لم تترك مجالاً للتفكير في توجيه نقد إلى العربية بلهَ القيام برصد عيوبها، والتوصل إلى إصلاحها، حيث ورد في "المزهر" بعض الإشارات إلى ذلك بقوله: "لغة العرب أفضل اللغات وأوسعها،"[1] واعتبارهم الإعراب من الميزات الجليلة التي اختصت بها العربية كما ذكر السيوطي. لذا فقد انحصرت محاولات إصلاح النحو في كتب النحو ومنهج النحاة في دراسة النحو، ففي مجال إصلاح النحو سيطر الهدف التعليمي على الدرس النحوي منذ البداية، لذلك نجد بعض النحويين قد قام بمحاولة نقدية للقصور الذي أصاب كتب النحو، مثل الكتب التي عنيت بالمآخذ على المؤلفات النحوية، ككتاب الرد على سيبويه للمبرد، أو الشروح التي ألفت لخدمة كتاب سيبويه، أو ما ألف في الاعتراض عليه أو الدفاع عنه، أو اختصار شروحه.[2]

وقد ذكر ابن النديم في الفهرست كتباً كثيرة تدور حول اختصار النحو، ظهرت بعد كتاب سيبويه، منها: "مختصر النحو" للكسائي (ت: 198هـ)، و"الجمل" للزجاجي (ت: 337هـ)، و"التفاحة" لأبي جعفر النحاس (338هـ).[3]

ابن مضاء القرطبي وكتابه "الرد على النحاة"[4]

يعدّ الخليل أوَّلَ مَنْ بسط القولَ في العلل النحوية بسطاً لفت انتباه معاصريه،[5] وجاء الزجاجي (ت: 337هـ) فقسم العلل إلى ثلاثة أضرب: تعليمية، وقياسية، وجدلية نظرية.[6] وجاء بعد الزجاجي ابن جني (ت: 392هـ) ففرّق بين العلة

---

1 انظر السيوطي، **المزهر**، ج1، ص321.

2 انظر: مقدمة كتاب سيبويه، للمحقق عبد السلام هارون، ص37-40؛ كذلك ما ذكره أحمد الحسن سمساعة، **تاريخ النحو العربي**، ص25.

3 ابن النديم: **الفهرست** (بيروت: دار المعرفة، 1978)، كتب طبقات النحويين.

4 القرطبي، ابن مضاء، **الرد على النحاة**، تحقيق شوقي ضيف (القاهرة: دار المعارف، ط2، 1982).

5 الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، ص65-66.

6 المرجع نفسه، ص64-65.

والسبب، وقسم العلل إلى نوعين، الأول واجب لا بد منه، والآخر ما يمكن تحمله على تجشم واستكراه. ثم تناول في كتابه "الخصائص" العلل الثواني والعلل الثوالث وما يليها، وقد استخدم التحليل الفلسفي المنطقي في التعليل.[1]

وقد ثار بعض العلماء على تلك الاتجاهات، وناهضوها. ومن أشهر من وقف في وجه النحاة ابن مضاء القرطبي (ت 592هـ) في كتابه "الرد على النحاة"، فعارضهم فيما ذهبوا إليه من تأويلات وعلل وأقيسة. ويعتبر ابن مضاء الذي كان ظاهريًّا في الفقه نحويًّا مجتهدًا وصاحبَ أهم محاولة لإصلاح النحو، فقد هاجم نظرية العامل وما تولد عنها، وانتقد العلل الثواني والثوالث، والقياس والتمارين غير العملية،[2] لما يولد عنها من مشكلات وصعوبات في درس النحو. وكانت فكرة العامل وقصوره والإعراب لدى ابن مضاء تختلف عما جاء به الآخرون كابن جني وغيره. وما يعنينا هنا بصدد البحث في إصلاح النحو، ما بذله ابن مضاء من جهد في تتبع آثار نظرية العامل. وقد ناقش ذلك في معرض إثبات فساد نظرية العامل وما سببته من مشكلات وعقد في باب الاشتغال.[3] وهاجم فكرة حذف العامل التي قال بها النحاة، كما حمل على آراء النحاة في باب التنازع.[4] وتعرض أيضاً لظاهرة الاختلاف والاضطراب في تحديد العامل، حتى إنهم اختلفوا في رافع المبتدأ والخبر، ولم يفته التعرض لموضوع استتار الضمائر، حيث رأى في كل ذلك تكلّفًا وتحميلاً لتراكيب اللغة ما لا تحتاج إليه في أداء المعنى.

ورفض ابن مضاء فكرة التعليل في النحو حين تصبح جدلاً ذهنيّاً لا صلة له بالكشف عن الظواهر اللغوية، فنجده يقبل "العلل الأول"، ويرفض بشدة "العلل

---

1 ابن جني، **الخصائص**، ج1، ص164، 165، 197، 198.

2 عيد، محمد، **أصول النحو العربي** (القاهرة: دار الكتب، 1989)، ص199، باب العامل في نظر النحاة.

3 القرطبي، ابن مضاء، **الرد على النحاة**، ص143.

4 المرجع نفسه، ص94.

الثواني والثوالث"،[1] أما فيما يتصل بالقياس بوصفه قاعدة يبني عليها النحاة أحكامهم النحوية، فقد رفضه ابن مضاء إذا كان على أساس النظر العقلي المجرد.[2]

وعلى الرغم من أهمية محاولة ابن مضاء وجديتها ونجاحها في تشخيص علل النحو ومشكلاته وصعوباته، إلا أنه لم يكتب لها أن تمارس أي أثر في الدراسات النحوية في عصره أو بعده، فبقيت مطمورة، حتى بعثت من جديد على يد العلامة شوقي ضيف الذي حقق ونشر عام 1947، كتاب ابن مضاء السالف الذكر، وقدم له بمقدمة أبرز فيها ما في هذا الكتاب من معالم التجديد، مؤكدًا الفوائد التي يمكن أن تحصل منه في علاج مشكلات النحو.

محاولات إصلاح الكتاب النحوي في العصر الراهن في مصر

كانت الكتب المدرسية التي تدرس للطلبة في المدارس الحكومية في مصر هي نفسها التي تدرّس في الأزهر يومئذ، وهي: الآجرومية والألفية والكفراوي في الابتدائية، والشذور وقطر الندى والشيخ خالد وغيرها،[3] وجاءت محاولات الشيخ حسين المرصفي لتيسير النحو للمراحل العليا، حيث أبدى ملاحظات ومآخذ على كتب النحو التقليدية، وعلى المنهج الذي كان متبعاً في تدريسه. وقد عمل هذا الشيخ في كتابه "الوسيلة الأدبيّة" على تخليص مباحث النحو من مباحث الصرف، وركز على الجملة بوصفها موضوع الدرس النحوي، وحرص على دقة التعبير والوضوح، واستشهد بالنصوص الجديدة لتربية الذوق لدى الدارس، وجعل مباحث النحو جزءاً

---

1 المرجع نفسه، ص130، فصل الدعوة إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث.

2 المرجع نفسه، ص134. انظر كذلك ما ذكره عبد اللطيف، محمد حماسة، **العلامة الإعرابية بين القديم والحديث** (القاهرة: دار العلوم، 1983)؛ حيث تناول دعوة ابن مضاء إلى إلغاء العامل، وأثر هذه الدعوة في النحو العربي، ولاسيما في اختلاف مدرستي الكوفة والبصرة.

3 الفقي، محمد كامل، **الأزهر وأثره في النهضة الأدبية الحديثة** (مصر: مكتبة نهضة مصر، ط2، 1965)، ص26.

من منهج متكامل يبدأ بفقه اللغة فالصرف فالنحو فالبلاغة، حتى يصل بالدارس إلى تملك ناصية اللغة.[1]

وفي عام 1888م، أصدر علي مبارك أمراً بتشكيل لجنة لدراسة الأجزاء الأولى الثلاثة من "الدروس النحوية" المؤلفة لتلامذة المدارس الابتدائية في اللغة العربية، فرأت تلك اللجنة زيادة بعض الأبواب على ما في الجزء الثالث، كأبواب الاشتغال والتنازع والتحذير والإغراء. وهذه السلسلة تمثل مرحلة من مراحل إصلاح الكتاب النحوي في العصر الراهن.

ثم ظهرت محاولات فردية عديدة مثل سلسلة "النحو الواضح" لعلي الجارم ومصطفى أمين، اللذين استفادا من كتاب "الدروس النحوية". ويلاحظ في المنهج الذي سارا عليه أنه قائم على طريقة الاستنباط، إذ يبدأ الدرس بمجموعة من الأمثلة المختارة، يليها شرح أو إيضاح يلفت نظر الدارس إلى موطن الظاهرة المقصودة وخصائصها، ويتميز كتاب "النحو الواضح" بالعناية بالأمثلة والتمارين والتطبيقات. وقد أسهمت سلسلة "النحو الواضح" إسهاماً فعالاً في تيسير النحو وطريقة تدريسه، وتقريبه إلى الدارسين، وهذا هو سر بقائها ونجاحها.

وبقيت منهجية "النحو الواضح" مسيطرة على ما ألف بعده من كتب النحو المدرسية، ونشأت ظاهرة استخلاص القواعد النحوية من خلال نص لغوي معين، بدلاً من تلك الجمل والأمثلة المتفرقة التي تناولها "النحو الواضح". وقد تجلّت هذه الظاهرة في كتاب "تيسير النحو" للمرحلة الابتدائية عام 1949، وهو من تأليف عبد العزيز القوصي وأحمد يوسف الشيخ وعبد الفتاح إسماعيل شلبي ومحمد كمال خليفة. وفي الخمسينيات ظهرت كتب تيسير النحو، ومنها كتاب "إحياء النحو" لإبراهيم مصطفى. أما المحاولات التي تمت لإصلاح الكتاب النحوي في الدراسة

---

[1] المرصفي، حسين، **الوسيلة الأدبية** (القاهرة: د. ط، 1289هـ) ج1، ص213، وج6، ص214.

العالية، فمنها كتاب "النحو الوظيفي" لعبد العليم إبراهيم، ويعد هذا الكتاب مرجعاً علميًّا أو فهرسًا مفصلاً يلبي حاجة الدارس المتعجل الذي يريد أن يتذكر بعض المسائل النحوية.[1] وبدأت في مطلع النصف الثاني من القرن العشرين محاولات لتأليف كتب في النحو تشمل مقرر النحو وتحمل عناوين مختلفة. وفي مقدمة هذه المحاولات ما قام به طلبة الدراسات العليا بالجامعات، حيث تناولوا في رسائلهم العلمية قضايا تمس مشكلات النحو وصعوباته، وعالجوها وفق منهجية علمية جديدة مستفيدين مما يلمسونه من ضعف مستوى طلابهم في مادة النحو ونفورهم منها، وشكواهم التي لا تفتر.[2] وظهرت محاولات سلكت طريق البحث العلمي النقدي، لا طريق الكتاب التعليمي في علم النحو، ومنها كتاب "دراسات نقدية في النحو العربي" للدكتور عبد الرحمن أيوب.[3]

مراحل إصلاح النحو

المرحلة الأولى: التي لم تشمل النحو كله:

ظهرت هذه المحاولات بوصفها رد فعل على ما قيل عن صعوبة اللغة العربية وقواعدها، واعتبار هذه القواعد عقبة كؤودًا في طريق الراغبين في تعلم العربية، سواء كانت تلك المزاعم من غير الناطقين بالعربية، أو مِمّن شايعهم من العرب في مصر خصوصاً، أولئك الذين تحاملوا على العربية الفصحى وتفوح منهم روائح التعصب الديني، أو من الغيورين على العربية من أبنائها الذين رأوا صعوبة النحو وعقمه بالصورة التي كان عليها في القرن الماضي من أمثال: علي مبارك ورفاعة الطهطاوي ومحمد عبده وغيرهم.

---

1 إبراهيم، عبد العليم، **النحو الوظيفي** (القاهرة: دون ناشر، 1970م)، المقدمة.

2 حسان، **اللغة العربية: معناها ومبناها**، ص8.

3 أيوب، **دراسات نقدية في النحو العربي**، ص1، المقدمة.

وأولى هذه المحاولات محاولة جرجس الخوري المقدسي[1] بعنوان "العربية وتسهيل قواعدها." والمحاولة الثانية قام بها قاسم أمين متهجّمًا على الإعراب، ودعا إلى تسكين أواخر الكلم، وحذف قواعد النواصب والجوازم والحال والاشتغال.

والمحاولة الثالثة لسلامة موسى، الذي تكلم على صعوبة النحو، بقوله: "إن مواطن الصعوبة في قواعد العربية: وجود النوع (المذكر والمؤنث) وصيغة المثنى، وصيغة جمع المذكر السالم، وقواعد جمع التكسير والتصغير والإعراب ثم قواعد العدد." [2]

تعد هذه المحاولات خطوة نحو التعرف على المشكلات التي تواجه النحو العربي. وفي مقالة بعنوان "تبسيط قواعد اللغة العربية،" أشار حسن الشريف إلى ما يلاقيه دارسو العربية من عنت، وذلك بسبب صعوبة قواعدها، وتناول "الآجرومية" ورأى أنه مليء بقواعد يمكن حذفها برمتها، دون أن يترتب على ذلك تغيير في ضبط الكتابة، ثم أشار إلى أن القواعد التي تحتاج إلى الإلغاء أو التعديل تعاني من الطول والشدة والتعقيد وقلة الفائدة، وبناء على هذا دعا إلى إلغاء موانع الصرف، مؤيّدًا رأيه بتحلل الشعراء من موانع الصرف في الضرورة الشعرية، فلم يفسد الشعر، ولم تفسد اللغة. [3]

المرحلة الثانية: مرحلة إصلاح النحو على صفة الشمول والتكامل:

تتميز محاولات هذه المرحلة بارتكازها إلى الأساس النظري والبحث العلمي، حيث كان المتولون لها من أساتذة الجامعات والمشتغلين بالبحث العلمي. وقد تميزت هذه المرحلة بقبول النحو في جملته ومعياريته، ثم محاولة التعديل أو التبديل بما يتناسب مع تلك المعيارية.

---

1 انظر مقالته: المقدسي، جرجس الخوري، "العربية وتسهيل قواعدها"، مجلة **المقتطف**، المجلد (29)، ص342.

2 موسى، سلامة، **البلاغة العصرية واللغة العربية** (القاهرة: 1945م)، ص140-143.

3 الشريف، حسن، "تبسيط قواعد اللغة العربية"، مجلة **الهلال**، أغسطس، 1938م، ص1109.

ومن تلك المحاولات في إحياء النحو محاولة إبراهيم مصطفى،[1] والمحور الرئيس الذي تدور عليه موضوعات الكتاب، ومنه نشم رائحة التجديد، هو أن علامات الإعراب دوال على معانٍ في تأليف الجملة وربط الكلم،[2] وليست - كما زعم النحاة - أثرًا لجلبة العامل حيث يرى أن الذي اهتدى إليه من درس الإعراب وكشف سرّه لم يهتد إليه النحاة رغم انكبابهم عليه منذ ألف عام، وسر ذلك الإخفاق - في رأيه - هو أن النحاة أخطأوا في فهمهم للنحو ووظيفته، إذ قصروا مباحثه على الحرف الأخير، بل على خاصة من خواصه، وهي البناء والإعراب.

وإذا ما تناولنا الفكرة الرئيسة في الكتاب، وهي وظيفة الإعراب ودلالة الحركات الإعرابية، فإننا نجد المؤلف قد تجاهل جهود النحاة؛ لأنهم توقفوا - في رأيه - عند الشكل الظاهري، وأهملوا صلة العلامات الإعرابية بالمعنى.[3] وخلص إلى أن الطريق إلى تصحيح هذا الوضع الخاطئ هو دراسة علامات الإعراب على أنها دوال على معان، وأن نبحث في ثنايا الكلام عما تشير إليه كل علامة منها. وانتهى إبراهيم مصطفى من بحثه إلى تحديد الوظائف الدلالية لحركات الإعراب في الأسماء، وحاول أن يعيد تبويب النحو، فاستغنى عن بعض أبوابه، وأدمج عدداً منها في بعضها البعض، وهذا هو التغيير الذي ذكر أنه يريد إدخاله على منهج النحو، وأن ييسر النحو ما أمكن.

أما مقترحاته في إصلاح النحو وتيسيره فيمكن تلخيصها في الأمور الآتية: العامل، وبناء الجملة، والتوابع، والأبواب التي أجاز فيها النحاة وجهين، والتنوين، والعلامات الفرعية. وقد سقنا هذا الترتيب وفقًا للأهمية، وليس كما ورد في الكتاب.[4]

---

1 مصطفى، إبراهيم، **إحياء النحو** (القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، ط2، 1992) المقدمة: أ.

2 المرجع نفسه، ص49.

3 المرجع نفسه، المقدمة: ص: هـ و ز.

4 المرجع نفسه، صفحات: 56-57، 64-65، 115-116، 119-120 وفي مواضع أخرى.

وثمة محاولات أخرى في إصلاح النحو منها محاولة أمين الخولي في بحثه "هذا النحو"[1] الذي وصف فيه مقترحاته الإصلاحية، في تحديد مواطن الصعوبة وطبيعتها في اللغة العربية، ثم وضع مقترحات عملية في مجالي: اضطراب الإعراب، واضطراب القواعد.

مقترحات لجنة وزارة المعارف المصرية عام 1938م[2]

حددت هذه اللجنة القواعد والأسس النظرية لعملها، وأهم ما تضمنه تقريرها من جديد في إصلاح النحو وتيسيره، ما يأتي: وجوب الاستغناء عن الإعراب التقديري، والإعراب المحلي في المفردات وفي الجمل، وإلغاء التمييز بين علامات الإعراب الأصلية والفرعية، واعتبار كل منها في موضعه أصلاً، فليس فيها علامات نائبة. وعليه قسمت اللجنة الأسماء المعربة إلى أقسام سبعة، طبقاً لعدد علامات الإعراب وأنواعها التي تظهر في آخر كل منها، وتسمية ركني الجملة بالموضوع والمحمول، حيث رأت اللجنة أنها بذلك، قد يسرت الإعراب، وقللت من الاصطلاحات، وجمعت أبواب الفاعل ونائب والمبتدأ واسم كان واسم إن في باب الموضوع، وجمعت أبواب خبر المبتدأ وخبر كان وخبر إن في باب واحد هو المحمول، وألغت ضمائر الرفع المستترة جوازاً أو وجوباً في الماضي والأمر والمضارع، مع اعتبار أحرف المضارعة إشارات إلى الموضوع، وعدم تقديم المتعلق العام للظرف والجار والمجرور حتى يكون محمولاً، واعتبار الظرف أو الجار والمجرور هو المحمول.

ورأت اللجنة – طلبًا للاختصار والتيسير– ضمَّ عدد من أبواب النحو تحت اسم واحد؛ فضمت المفاعيل الخمسة والحال والتمييز، واخترعت مصطلح الأساليب ليشمل مجموعة من التراكيب، وصفوها بأن النحاة قد تعبوا في إعرابها وتخريجها على

---

1 نشر أمين الخولي هذا البحث ملخصاً في **مجلة كلية الآداب**، مجلد 7، 1944م.

2 انظر هذه المقترحات في تيسير تعليم اللغة العربية، ضيف، شوقي، **تيسير النحو**، ص32.

قواعدهم مثل التعجب، والتحذير، والإغراء، ورأت أن تدرس على أنها أساليب يبين معناها واستعمالها، ويقاس عليها. وكان مصير هذا المشروع الرفض والسرد عليه.

شوقي ضيف وفكرة النحو الجديد

ذكر شوقي ضيف قرارات مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة لسنة 1945م،[1] فأورد ما أقرته اللجنة المكلفة عام 1928م، وطلب من أعضاء مجمع اللغة العربية دراسة التقرير، وإبداء آرائهم فيه. ومحاولة شوقي ضيف هذه تقوم على أساس الاستفادة من إلغاء "نظرية العامل" وما تولد عنها من مبدأ التأويل والتقدير، من أجل إعادة تنظيم أبواب النحو تنظيماً لا يقوم على فكرة العمل والعامل، وإنما يقوم على المجانسة، للتخلص من كثير مما ملأ به النحاة كتبهم.[2]

المرحلة الثالثة: المحاولات التطويرية التجديدية

تتميز هذه المحاولات بالاعتماد على مناهج علم اللغة الحديث، وتتناول النحو من وجهة نظر علمية موضوعية وصفية، وقد سبق هذه المرحلة بعض الإرهاصات التي كان لها فضل السبق في نقد مناهج النحاة بالتفصيل ودعوتها إلى ضرورة تطبيق مناهج البحث اللغوي الحديث. ومن تلك المحاولات ما قام به عبد الرحمن أيوب في كتابه "دراسات نقدية في النحو العربي" الذي أعدّه ليكون كتاباً لتدريس النحو في مناهج النحاة، والإشارة إلى موقف المنهج اللغوي الحديث من المسائل والأفكار النحوية. وقد وصف المؤلف محاولته بالقول: "أشعر أن هذه المحاولة تمهيد ضروري لثورة عقلية لا بد من نضوجها..." وأنه، كان "مجرد مجادل وليس باحثاً ولا محللا."[3]

---

1 ضيف، **تيسير النحو**، 39.

2 القرطبي، **الرد على النحاة**، المدخل، ص50.

3 أيوب، **دراسات نقدية في النحو العربي**، ص: و، د.

"اللغة العربية: معناها ومبناها" لتمام حسان

هذا الكتاب نتاج لما كتبه المؤلف منذ ظهور كتابه "مناهج البحث في اللغة" عام 1955م، حيث كشف عن أنظمة اللغة العربية، ووضعها لأول مرة في مواجهة مشكلات التطبيق، واعتبر أن كتابه هذا هو أجرأ محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللغويّة الّتي جرت بعد سيبويه وعبد القاهر الجرجاني، وأنّه جدير بأن يبدأ عهدًا جديدًا في فهم العربية الفصحى في مبناها ومعناها، وأن يساعد على حسن الانتفاع بها للأجيال الجديدة.[1]

خاتمـــــة

حاولنا – من خلال ما عرضناه عن الكتاب والمنهج والمادة في النحو العربي – التعرف على أهم أوجه القصور والصعوبات التي واجهها النحو، وجعلته مادة عسيرة، للمتعلمين والمعلمين، وإن كانت الصعوبات التي واجهت النحو قديماً قد تم تذليلها أو تحديدها، إلا أن أبعاد تلك الصعوبات قد امتدت وتزايدت في العصر الحاضر مما جعل الإصلاح ضرورة ملحة.

والسؤال: ماذا حققت محاولات إصلاح النحو الحديثة؟ وماذا بقي من مظاهر المشكلة النحوية؟

إن ما قام به المحدثون — دون النظر إلى ما يخالف الثوابت – أكثر إحاطة بأبعاد المشكلة النحوية، وأكثر جرأة في التعبير عنها، وأكثر دقة في العلاج والوصف مما قام به العلماء القدامى، ذلك لأنهم قد استفادوا من تجارب النحويين القدامى، كما كان

---

[1] تناول تمام حسان أهداف كتابه، وحدد منهجه، مع ملاحظة أن ثمة باحثا تناول كتاب تمام حسان (العربية: معناها ومبناها)، وبين الهنات التي وقع فيها، في تمثله للسانيات وانعكاسها على قراءته للتراث النحوي.
مجذوب، عز الدين، **المنوال النحوي العربي: قراءة لسانية جديدة** (سوسة، تونس: دار محمد علي الحامي، 1998)، ص41 وما بعدها.

للدراسات التربوية واللغوية البناءة أثر في الاستفادة منها في توصيف النحو ورصد صعوباته، ومعرفة النماذج الواقعية للكتاب النحوي الذي خبروه في اللغات الأجنبية، وأثره في تيسير قواعد النحو. ومن ثم يمكننا اعتبار الكتاب النحوي الحديث في اللغة العربية، لاسيما للمستوى دون الجامعي، قد تحرر كثيراً من العيوب والصعوبات الأساسية التي كان يشكو منها الدارسون؛ كالحشو والاستطراد والتكرار والتداخل وغموض الفكرة، والتواء الأسلوب، كما تحرر من الجفاف وانبتات الصلة بالواقع.

أما منهج دراسة النحو، فقد حصرت عيوب منهج النحاة العرب القدامى في دراسة النحو في أمور عدة: أولها تسرب المنطق الصوري وسيطرته على تفكير النحاة، وعلى تناولهم لمباحث النحو، مما نتج عنه صعوبات عدة، منها مسائل التعليل والقياس والفروض الذهنية وتحكيم قواعد المنطق في قواعد اللغة، وإخلال النحاة ببعض أسس المنهج الوصفي في استنباط قواعد اللغة (حيث خلطوا بين اللهجات والعصور والمستويات)، واتخاذهم الشعر مصدراً أساسيًّا لاستقاء تلك القواعد.

لذا فالسؤال المطروح هنا: ما مدى نجاح محاولات الإصلاح الحديثة في علاج هذه الصعوبات والعوائق؟ من خلال عرضنا تبين أن المحاولات الحديثة، ومن قبلها محاولة ابن مضاء القرطبي التي أكدت ضرورة تخليص النحو من آثار المنطق الصوري، قد قدمت مناهج للنحو تحررت كثيراً من آثار المنطق الصوري، فاختفى منها التعليل والافتراضات الذهنية والمجادلات الفلسفية. إلا أن تلك المحاولات لم تظهر آثارها كاملة، حيث مازلنا ندرس العوامل،[1] ونقيس بعضها على بعض، ونقيم بعض تقسيمات النحو على أساس فكرة العامل، وما زلنا ندرس التقدير وتقسيم الكلام إلى

---

1 ثمة محاولة لدراسة "الازدواج الوظيفي لمكونات التراكيب العربية"، حيث دعا الكاتب إلى إطراد تبني مبدأ الازدواج الوظيفي النحوي، من أجل تفادي بعض أوجه الخلاف، وتسهيل تحليل بعض التراكيب، أو إعادة تحليلها. عبد السلام، أحمد شيخ، "الازدواج الوظيفي لمكونات التراكيب العربية"، مجلة **الأحمدية**، دار البحوث والدراسات الإسلامية، دبي، العدد العاشر، محرم 1423 هـ، مارس، 2002م، ص198-236.

اسم وفعل وحرف، ونخلط بين الزمن النحوي والزمن الفلسفي، ونجعل للكلمة أصلاً، ونقيس المعتل على الصحيح، ولا تزال بعض الآثار المتصلة بالمنهج باقية، مثل: تعدد أوزان الفعل الثلاثي ومصادره، وصيغ جموع الكسور، وتعدد الأوجه الإعرابية.

وثمة عوامل تكاتفت على عزل النحو العربي عن التأثر البناء بالاتجاهات الحديثة منها: الخلط بين اللغة ومنهج دراسة نحوها، وكذلك الخوف والرهبة اللذان يُسيطران على عقول المؤلفين والمخططين في مجال تدريس النحو العربي، وذلك لابتعاد هؤلاء عن مجال الدرس اللغوي الحديث واتجاهاته، ثم إن محاولات إصلاح النحو كانت محاولات فردية – عدا محاولة وزارة المعارف المصرية عام 1938 – لم تجد دعماً يمكن أن يساعدها على التطبيق، فحرمت من فوائد التدريب الذي يمكن أن يكشف مزاياها وعيوبها ويعين على إصلاح نواقصها.

أما قواعد العربية أو نظمها فهي لا توصف بصعوبة أو سهولة؛ لأن لكل لغة نظامها الخاص، ووسائلها الخاصة التي تعبر بها عن مكونات هذا النظام، وتتشكل ملامح الخصوصية في نظام لغة ما بتأثير عوامل كثيرة مختلفة ومتداخلة. وإذا كان هناك اضطراب أو تعقيد في شيء من ظواهر اللغة، فهو — عادة – نتيجة قصور في المنهج، عجز بسببه عن الوصول إلى حقيقة تلك الظاهرة، وعجز عن اكتشاف القانون الذي يحكمها، فكان الإبهام والغموض، وإزالة هذه الصعوبة والغموض تتم بواسطة التعديل والتغيير في المنهج، لا في الظاهرة اللغوية ذاتها.

ومن هنا نجد أن دعاوى إلغاء بعض الأبواب من أنظمة اللغة العربية – ما دامت اللغة كما تظهر في نصوصها قديمًا وحديثاً قد أخذت به وسارت عليه – دعاوى باطلة، فذلك ما لم تفعله أمة بلغتها. وبالنسبة للتطور اللغوي، واتخاذه ذريعة لتلك المطالب الغريبة – لاسيما بالنسبة للغة العربية– فلا أصل له؛ لأن التطور لا يمكن فرضه باقتراح، وإنما يكون التطور وفق تدرج طبيعي، تقبله الجماعة اللغوية على المستوى

المعين (العربية الفصحى)، وليس وجوده على مستوى غير المستوى الفصيح مبرراً للمطالبة بأن نصير إليه كما أراد بعض المحدثين. فالعربية مرتبطة بالقرآن الكريم، وتراث الإسلام أعطاها وضعاً ومستوى لا يتوافر لكثير من لغات العالم، حافظت عليه على امتداد خمسة عشر قرناً من الزمان، وأصبحت العربية بذلك ضرورة ملحة ولازمة لفهم القرآن الكريم، ولا يمكننا حبس العربية –كاللاتينية مثلاً– في إحدى زوايا الحياة، لأن طبيعة الإسلام وتشريعه يتطلب من المسلم ممارسة بعض الشعائر التعبدية اليومية التي تقتضي علمًا باللغة العربية على هذا المستوى القرآني.

توصيات

في ضوء ما قدمناه نقدم الاقتراحات الآتية:

1. أن يقوم كل مسلم، وعربيًّا كان أم غير عربي بمعرفة اللغة العربية ويقدرها، ويعتز بها، ويعلمها لأولاده، ويحرضهم على تعلمها والتحدث بها دون ما خوف أو رهبة، فبقاؤها في اللسان مع الزلة، أشرف وأعظم من اطراحها لتحل محلها العامية أو اللغة الأجنبية.

2. أن يعطي أهل الفكر والثقافة المثل والقدوة في الوفاء للغة العربية، فيتحدث بها المعلم والأستاذ والمحاضر، في الفصل والمدرسة والجامعة، مهما كانت المادة التي يدرسها، وأن يتحدث بها رجال الإعلام المسموع والمرئي وضيوفهم من رجال ونساء، ويكتب بها المؤلفون في شتى الفنون، وتبسيطها دون إخلال لتكون مفهومة للجميع.

3. أن يكون التخطيط اللغوي مركزاً على إصلاح الوضع اللغوي المختل في العالم الإسلامي، وذلك بتغيير المناهج الحالية، والناشئة منذ الصغر نماذج من القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة، تتضمن الألفاظ والكلمات التي تحمل المعاني العميقة، وشرح المفردات للناشئة حتى يصلح الاعوجاج أو اللحن الذي أصاب الملكة اللغوية. ثم تدريس النحو حسب احتياجات الدارسين، بالابتعاد عن جدل

النحاة في التصور العقلي الذي وضعوه كالقياس والعلة والمعلول والعامل وما ورد في كتب النحاة من خلاف.

4. العمل على تطوير الدراسات التحليلية والاستفادة من اتجاهات الدراسة اللغوية الحديثة في تبسيط النحو، دون الإخلال بثوابته.